

أخبار البحرين

وزير الداخلية يشارك في اجتماع وزراء داخلية دول مجلس التعاون ويقول:

لا بد أن تكون لدينا قائمة موحدة لتهديدات الأمن القومي لدول المجلس

علينا تبني استراتيجية أمنية واضحة للتعامل مع التهديدات كافة

الأمن، مغربين عن تعازيهم لمملكة البحرين ملكا وحكومة وشعبا وأهالي الضحايا داعين الله العلي القدير للمتوفين بالرحمة وللمصابين بالشقاء العاجل، وجدنوا تضامنهم مع مملكة البحرين وشعبها الشقيق في كل الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها واستقرارها والحفاظ على مكتسبات شعبها.

وأضاف أن الوزراء تدارسوا الموضوعات المدرجة على جدول أعمالهم واتخذوا بشأنها القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز التعاون الأمني المشترك بين دول المجلس، كما اطلعوا على التوصيات المرفوعة لهم من اجتماعات الأجهزة الأمنية المختلفة بدول المجلس.

وأشار إلى أن الوزراء أكدوا أهمية استمرار التعاون والتنسيق المشترك بين الأجهزة الأمنية في دول المجلس من خلال الاستراتيجية الأمنية المشتركة وضرورة بذل الجهود من أجل توحيد الإجراءات التي تسهم في تعزيز العمل الأمني المشترك.

وقال إن الوزراء ناقشوا كذلك مشروع إنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول المجلس ووجهوا إلى استكمال دراسة هذا المشروع الحيوي بحيث تشمل الدراسة جمع الجوانب القانونية والفنية للمشروع، مشيراً إلى أن الوزراء أكدوا على ما توصل إليه فريق العمل المكلف بدراسة الرؤية المقدمة من وزارة الداخلية بمملكة البحرين والمتعلقة بأحداث العنف والإرهاب والمخاطر والتهديدات الأمنية والحملات الإعلامية المغرضة التي تواجه دول المجلس، وقرروا استكمال الفريق لاجتماعاته للخروج برؤية موحدة حيالها.

وأضاف أن وزراء الداخلية، تدارسوا علاقات التعاون الأمني بين دول المجلس مع عدد من الدول الصديقة والمجموعات الدولية، وأكدوا أهمية تعزيز مجالات التعاون الأمني بين الجانبين بما يخدم أهدافهما المشتركة، كما وافقوا على مقترح تعديل مسمى جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للبحوث الأمنية ليصبح "جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للبحوث الأمنية"، وذلك تخليداً لإسم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود رحمه الله واعترافاً بدوره الكبير في دعم وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك في المجال الأمني طيلة السنوات الماضية.

وقد وقع وزراء داخلية دول مجلس التعاون، الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس، والتي ياركها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وقرروا تفويض وزراء الداخلية بالتوقيع عليها، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون والتنسيق الأمني وتشمل ملاحقة الخارجين على القانون أو النظام أو المطلوبين بين الدول الأطراف أيًا كانت جنسيتاتهم، كما تعزز الاتفاقية التعاون في مجال اختصاصات وزارات الداخلية وتبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الإسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على اختلاف أشكالها وأنواعها، إلى جانب عدد من مجالات التعاون الأخرى.

وكان في استقبال الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله وزير الداخلية لدى وصوله إلى المطار، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

رافق وزير الداخلية، خلال زيارته وقد يضم عددا من المسؤولين بالوزارة.



وزير الداخلية أثناء توقيعها على الاتفاقية الأمنية المشتركة.

وفي الختام أتمنى لكم لقاء مباركاً واجتماعاً خيراً مفعراً بعون الله وتوفيقه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من جهته، أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياتي في بيان له عقب نهاية الاجتماع بتوقيع وزراء الداخلية الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس، فمنها إلى أن توقيع الاتفاقية يمثل خطوة مهمة من شأنها أن تسهم في تعزيز جهود دول المجلس لتوسيع أفاق التعاون والترابط والتكامل بينها في كل المجالات الأمنية.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون إن وزراء الداخلية أعربوا عن بالغ إعزازهم وتقديرهم لإخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وحكومة المملكة على الجهود المخلصة التي بذلت لإنجاح موسم الحج لهذا العام وما تقدمه حكومة المملكة من تسهيلات لخدمة ضيوف الرحمن وضمان أمنهم وسلامتهم.

وقال الأمين العام إن أصحاب السمو والمعالي عبروا عن تقديرهم وامتنانهم للجهود الحثيئة والملموسة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية السابق، والتي كان لها أكبر الأثر في تعزيز التعاون الأمني المشترك بين دول المجلس، معربين عن تهنيتهم الحارة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية للثقة الغالية من لدن خادم الحرمين الشريفين بتعيينه في هذا المنصب متمنين لسموه التوفيق والسداد.

ونوه إلى أن الوزراء أدانوا بشدة التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مملكة البحرين مؤخراً وراح ضحيتها عدد من الأبرياء من المدنيين ورجال

أجدها فرصة مناسبة لأهنتكم بمباركة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لمشروع الاتفاقية الأمنية لدول المجلس وتفويض أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية للتوقيع عليها. وفي هذا السياق فإن التعاون والتنسيق الأمني هو مسيرة ماضية ومنجدة تأخذ بعين الاعتبار الظروف والتحديات في عالم متغير، فلو أننا نتعرض لهجمة استعمارية باسم حقوق الإنسان أو الحرية أو باسم الديمقراطية، وفرض مفاهيم حضارات وثقافات مختلفة مغايرة لعاداتنا وتقاليدنا التي نؤمن بها ونعتز بالحفاظ عليها؛ وإنما نتوقع ممن يتعامل معنا أن يحترم قيمنا ومفاهيمنا بقدر حرصنا على احترام القيم الإنسانية والمثل العليا، وخصوصاً أن مبادئنا الحضارية والإسلامية قامت على احترام وصون الحرية والعدالة والمساواة بين الناس وحرارة حقوق الإنسان.

واليوم أيها الإخوة نتصهر كافة أشكال الحدود والحوادث بيننا في ظل التنسيق الأمني اللازم والمطلوب على إثر ما نواجهه من تحديات خطيرة تستدعي كياننا واستقرارنا، فليس هناك من هو مستثنى من ذلك، واليوم علينا مواجهة الحقيقة فإن صرف النظر والتشكيك في الخطر هي مرحلة قد تجاوزناها. إلا يكفي أن نرى ما حل بكيان واستقرار الوطن العربي؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا بد أن تكون لدينا قائمة موحدة لتهديدات الأمن القومي لدول المجلس، وهذا يشمل الأفراد والمؤسسات والمنظمات والجماعات، وهو الأمر الذي يفرض تبني استراتيجية أمنية واضحة ومحددة للتعامل مع كافة التهديدات، وإلا فما معنى أن نكون معاً قلباً وقلماً؟ وكيف نترجم بأن

التهديد لأي دولة من دول المجلس هو تهديد لجميع دول المجلس؛ وكيف نتحقق ما نصت عليه الاتفاقية الأمنية بأن المحافظة على أمن واستقرار دول المجلس هو مسئولية جماعية؛

شارك الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية في الاجتماع الحادي والثلاثين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد أمس في الرياض، حيث ترأس الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

والقى الوزير كلمة مملكة البحرين في الاجتماع، جاء فيها:

يطلب لي في مستهل اجتماعنا الحادي والثلاثين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الذي يعقد في مدينة الرياض: أن أحبيكم جميعاً، وأشكر لكم جهودكم الطيبة والمتواصلة لدعم مسيرة التعاون الأمني الخليجي، معبراً عن بالغ الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية السابق بالملكة العربية السعودية الشقيقة على مواقف سموه الأخوية الحميمة وجهوده الداعمة لمسيرة التعاون الأمني بين دول المجلس. كما أتوجه بخالص التهنية لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة تعيينه وزيراً للداخلية، ونحن إذ نبارك لابن نايف الأمن الذي كوّن خبرته الأمنية في ظروف صعبة، وحقق إنجازات وإسهامات ناجحة في أصعب الظروف؛ والتي اتسمت بالحكمة والحزم؛ لنتمنى لسموه التوفيق والسداد في المهام الجليلة الموكولة إليه، وشاكرين ومقدرين ما لمسهنا من حفاوة الاستقبال والتخاطب لهذا اللقاء الأخوي المثر بيننا والله.

نحمد الله على نعمة الأخوة والتواصل، ونشكره سبحانه الذي ألقا بين قلوبنا بروابط المحبة والاحترام والشعور الأخوي المتبادل. ودعو الله أن يحفظ ولاة أمورنا أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ الذين لهم الفضل في إرساء وتقوية أوجه التعاون والتنسيق، وفتح آفاق العمل المشترك والارتقاء به لما فيه خير شعوبهم، فقد جعلوا الأمن نصب أعينهم، وسقروا كافة الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق هذه الغاية السامية.

لقد شهدت مملكة البحرين في الأيام القليلة الماضية أحداثاً أمنية اتسمت بالعنف والإرهاب؛ والتي لم تتوقف عند استهداف رجال الأمن؛ بل وصل الأمر إلى إضرار القنابل والمتفجرات في الأماكن العامة والطرق؛ كما حصل في العاصمة المنامة صباح يوم الاثنين ٥ نوفمبر الجاري؛ حيث وقعت خمسة تفجيرات أدت إلى وفاة عاملين أسويين وإصابة ثالث بإصابة خطيرة؛ مما يدل على إضرار الفئة الضالة على زعزعة الأمن والاستقرار والإضرار بالسلم الأهلي، وذلك بالرغم مما اتخذته مملكة البحرين من خطوات إصلاحية بالعودة إلى الحوار الوطني وصدور الأمر الملكي بإنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وتشكيل اللجان المتابعة تنفيذ توصياتها بكل عدالة وشفافية؛ إلا أن هؤلاء الضالين والذين اختاروا طريق العنف والإرهاب سيجدون محاصرين، فقد أدانتهم كل الفعاليات والمنابر والمؤسسات والجمعيات الوطنية وسائر الدول والمنظمات العربية الأجنبية، وهنا يطيب لي أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لدول المجلس الشقيقة التي استنكرت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مملكة البحرين وأكدت وقوفها في مواجهة ظاهرة الإرهاب بكل أشكاله، ومن يقف خلفه.



شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة (ش.م.ب.)

المعلومات المالية المرحلية 30 سبتمبر 2012

بيان التدفقات النقدية الموحد المختصر للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012	
بالدينار البحريني	
30 سبتمبر 2011 (مراجعة)	30 سبتمبر 2012 (مراجعة)
أنشطة العمليات	
مقبوضات من العملاء	5,264,902
مدفوعات للموردين	(3,290,763)
مكفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	(132,000)
صافي التدفق المولد من أنشطة العمليات	1,842,139
أنشطة الاستثمار	
مدفوعات لشراء العقار والمنشآت والمعدات	(1,367,119)
مقبوضات من بيع العقار والمنشآت والمعدات	-
مدفوعات لشراء استثمارات عقارية	(17,615)
مدفوعات لشراء استثمارات محفظ بها حتى الإستحقاق	(500,000)
مقبوضات من فوائد وأرباح أسهم	290,578
صافي التدفق المستخدم في أنشطة الاستثمار	(1,094,156)
أنشطة التمويل	
أرباح أسهم مدفوعة	(785,705)
مدفوعات التبرعات	(3,600)
صافي التدفق المستخدم في أنشطة التمويل	(789,305)
صافي (التفص) / الزيادة في النقد وما في حكمه	(41,322)
النقد وما في حكمه في 1 يناير	9,869,034
النقد وما في حكمه في 30 سبتمبر	9,827,712

بيان الدخل الشامل الموحد المختصر للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012	
بالدينار البحريني	
للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 (مراجعة)	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012 (مراجعة)
الإيرادات	4,228,383
تكاليف المبيعات	(2,352,836)
إجمالي الربح	1,875,547
إيرادات فوائد وأرباح أسهم	348,119
إيرادات أخرى	120,303
مصرفوات إدارية	(1,155,639)
ربح الفترة	1,188,330
الدخل الشامل الأخر	-
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متوفرة للبيع	36,671
مجموع الدخل الشامل الأخر للفترة	36,671
مجموع الدخل الشامل للفترة	1,225,001
العائد على السهم	66 فلس

بيان المركز المالي الموحد المختصر كما في 30 سبتمبر 2012	
بالدينار البحريني	
31 ديسمبر 2011 (مراجعة)	30 سبتمبر 2012 (مراجعة)
الموجودات	
موجودات غير متداولة	2,837,251
استثمارات متوفرة للبيع	501,453
استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق	3,841,017
استثمارات عقارية	1,051,715
عقار ومنشآت ومعدات	2,260,516
مجموع الموجودات غير المتداولة	9,440,237
موجودات متداولة	
ذمم تجارية مدينة	2,457,326
مصرفوات مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	1,519,951
المخزون	970,767
النقد وما في حكمه	492,527
مجموع الموجودات المتداولة	9,827,712
مجموع الموجودات المتداولة	13,492,623
مجموع الموجودات	22,632,782
حقوق الملكية والمطلوبات	
حقوق الملكية	1,800,000
رأس المال	3,754,143
الاحتياطيات	3,856,172
الأرباح المستتقة	15,420,640
مجموع حقوق الملكية	21,076,812
المطلوبات	
مطلوبات غير متداولة	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	456,853
مجموع المطلوبات غير المتداولة	503,058
مطلوبات متداولة	
ذمم تجارية دائنة	628,123
ذمم دائنة أخرى ومصرفوات مستتقة	348,570
مجموع المطلوبات المتداولة	1,004,420
مجموع المطلوبات	1,352,990
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	1,980,971
	1,856,048
	22,632,782
	22,932,860

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد المختصر للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2012

2011 (مراجعة)	2012 (مراجعة)				
	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي العام	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الخيرية	المجموع
في 1 يناير 2012	1,600,000	800,000	800,000	55,450	20,851,811
ربح الفترة	3,754,143	-	-	-	15,297,668
الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	1,188,330
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع	-	-	-	36,671	36,671
مجموع الدخل الشامل للفترة	3,754,143	-	-	36,671	1,225,001
التبرعات الخيرية المخصصة للفترة	-	-	65,358	-	65,358
المعاملات مع المساهمين المخصصة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	-	-	(65,358)
الأرباح النقدية المعلقة لسنة 2010	-	-	-	-	(800,000)
أسهم مخددة مسددة لسنة 2010	-	-	-	-	(200,000)
المحول إلى الإحتياطي القانوني لسنة 2010	-	100,000	-	-	100,000
في 30 سبتمبر 2012	1,800,000	900,000	800,000	120,808	21,076,812

تمت مراجعة البيانات المالية أعلاه من قبل السادة ك.بي.إم.جي وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 13 نوفمبر 2012

خالد يوسف عبد الرحمن
عضو مجلس الإدارة

مبارك جاسم كانو
رئيس مجلس الإدارة